

Distr.: General
1 March 2006
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البندان ٧١ و ١١٨ من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن وزارة خارجية كوبا (انظر المرفق).

إن هذه الوثيقة تندد بتهديد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالمطالبة بإجراء تصويت على مشروع القرار الذي قدمه رسمياً رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً بهدف تحديد طرائق عمل مجلس حقوق الإنسان، ثم بالتصويت ضده، على الرغم من أن مشروع القرار قد أُعد بدقة وجرى التفاوض بشأنه خلف الكواليس لكي تُدرج فيه بالتحديد الشروط الرئيسية لهذا البلد، علماً أنها قد لا تحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن اللازم أن يعلم الجميع حقيقة هذه الهجمة الجديدة ضد التعددية وضد الأمم المتحدة ومصالح شعوب بلدان الجنوب. وتود كوبا أن تحذر من أنها لن تشارك في هذه المؤامرة الجديدة التي تحاك خيوطها. ولا غنى في الوقت الراهن عن الدفاع عن العدالة والقانون الدولي والتعاون الدولي، وما أحوجنا إلى ذلك، بهدف تعزيز وحماية سائر حقوق الإنسان لجميع الشعوب والأفراد.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٧١ و ١١٨ من جدول الأعمال.



مرفق الرسالة المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة
بيان صادر عن وزارة خارجية كوبا

٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦

إننا نشهد ضربة جديدة توجه إلى التعددية وإلى الأمم المتحدة. فالولايات المتحدة الأمريكية تهدد بالمطالبة بإجراء تصويت على مشروع القرار الذي قدمه رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ شباط/فبراير الماضي بهدف تحديد طرائق عمل مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة التي ستحل محل لجنة حقوق الإنسان الحالية، كما تهدد بالتصويت ضده. ومن المعلوم أن سبب تدهور وضع اللجنة المذكورة هو الألاعيب السياسية التي فرضت على أعمالها من جانب إدارة بوش وحلفائها والمتواطئين معها في الاتحاد الأوروبي.

وبالأمس، الاثنين ٢٧ شباط/فبراير أعلن سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، الذي فرضه صقور البيت الأبيض على الكونغرس الاتحادي نفسه، أنه تلقى تعليمات بإعادة فتح المفاوضات بشأن مشروع القرار، وأضاف قائلاً إنه في حالة وجود محاولات لاتخاذ قرار بشأنه في ظل محتواه الحالي، فإنه سيطلب إجراء تصويت عليه ثم التصويت شخصياً ضده.

وتكمن المفارقة في هذا كله في أن مشروع القرار، الذي جرى تعميمه رسمياً اليوم ٢٨ شباط/فبراير، أُعد بدقة وجرى التفاوض بشأنه خلف الكواليس مع ممثلي واشنطن لكي تُدرج فيه بالتحديد الطلبات الرئيسية للقوة العظمى، علماً بأنها قد لا تحظى بتأييد أغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

وخلال الأشهر التي مضت من العملية الحالية، مارست الولايات المتحدة وحلفاؤها ضغوطاً قوية على حكومات عديدة من دول العالم الثالث لتحطيم مقاومتها إزاء هذه المؤامرة الجديدة. وقد نددت بعثة كوبا لدى الأمم المتحدة بخطر تنفيذ هذه الخدعة في نشرة صحفية وُزعت في ٢٠ شباط/فبراير الماضي.

وليس لإدارة بوش من "حجة" غير الابتزاز. ولا يمكن لطحها أن يصمد أمام المناقشة. والسؤال هو أي مجلس لحقوق الإنسان تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرضه؟

- إنها تحاول فرض مجلس يخضع أعضاؤه لمتطلبات وشروط ذات طبيعة تجعل من الاستحالة. يمكن أن تنضم إليه البلدان التي تضع نفسها عند الخطوط الأمامية لمقاومة

أعمال العدوان والهيمنة التي تمارسها الإمبراطورية الأمريكية على الصعيد العالمي. وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تعطي الانطباع بأن فقدان لجنة حقوق الإنسان مصداقيتها هو نتيجة مشاركة بلدان مثل كوبا في عضويتها، في حين أن من المعروف جيدا، على العكس من ذلك، أن المناورات ذات الأهداف السياسية التي جاءت بإيعاز من واشنطن والاتحاد الأوروبي، ومنها مثلا الممارسات المجحفة بحق كوبا، هي التي قوضت مصداقية اللجنة. ولنذكر، فضلا عن ذلك، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفز بالأصوات التي تمكنها من الانضمام إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠١، حيث صوتت ضدها أغلب دول العالم بسبب إساءاتها وألاعيبها.

- مجلس يعاني من النقص في عدد أعضائه مقارنة مع عدد الأعضاء الحاليين في لجنة حقوق الإنسان البالغ ٥٣ عضوا. وهم يتكلمون عن هيئة "أكثر قابلية للإدارة"، أي هيئة أصغر حجما تمكنهم من تركيز ضغوطهم على عدد أقل من الأعضاء بهدف زيادة تأثيرها وفعاليتها. وبعبارة أخرى، هم يريدون مجلسا يُمكنهم "إدارته" بشكل أفضل، في غياب كوبا وأمثالها ممن يسمون الأشياء بمسمياتها ويدافعون، قبل كل شيء، عن مبادئ الشعوب وكرامتها.
- مجلس يُفرض فيه على البلدان المترشحة شرط الحصول على تأييد ثلثي أعضاء الجمعية العامة لكي تنجح في مسعاها. وبهذا يتلخص أملهم هو أن يضمنوا لأنفسهم عمليا، بدعم متواطئ من أقلية معروفة تتألف من حلفائهم المقربين ومن الذين يخضعون لإملاءاتهم، سلطة النقض حيال المرشحين الذين قد يقفون بوجه السيطرة التي ينوون فرضها على أعمال الهيئة. ومن شأن فرض هذا الشرط، الذي لا يُطبق إلا على انتخاب أعضاء الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وتلك حالة لا تسري على لجنة حقوق الإنسان، أن يتيح لأقلية تتألف من ٦٤ دولة أن تقف في طريق ترشيح أي طرف يسعى للانضمام إلى المجلس.
- مجلس له سلطات تأديبية واسعة وقدرة جزائية حيال بلدان الجنوب، بما يشكل النقيض لمبدأ التعاون الدولي في مسائل حقوق الإنسان، وهي المهمة التي أُسندت بموجب ميثاق الأمم المتحدة إلى الكيانات المعنية بهذه المسألة. وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ممارساتهما التقليدية المتمثلة في التلاعب السياسي ضد البلدان النامية. ولا غرابة أن يرفضوا حتى النظر في وضع معايير واضحة يخضع لها الجميع على قدم المساواة عند تقديم قرارات تتعلق بالبلدان.

• مجلس يتعرض فيه الأعضاء الذين يتخذون موقفا يعارض مؤامرات الإمبراطورية وإملاءاتها إلى الخطر الدائم بتعليق حقوقهم، بسبب عجرفة وأحقاد وغطرسة القوة العظمى.

• مجلس ذو روابط وثيقة مع مجلس الأمن، الهيئة غير الديمقراطية التي تملّي عليها الولايات المتحدة الأمريكية شروطها كقوة عظمى وحيدة.

• مجلس ليست له ولاية صريحة للاضطلاع على أساس من الأولوية بتنفيذ الحق في التنمية، وهو المطلب الأساسي لأغلب البشر؛ مجلس لا يمكنه اتخاذ قرارات فعالة لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال التعصب الأخرى المتصلة بذلك؛ بل يركز أعماله على الحقوق المدنية والسياسية كما تفهمها واشنطن ويستخدم، في جملة أمور، لإضفاء الشرعية على التعذيب الذي خصص منظّرو وصقور واشنطن وقتا طويلا لتبريره.

هل من الممكن أن يأتي مشروع القرار مناقضا لمصالح واشنطن؟ على العكس من ذلك، فهو يؤيد خفض عدد أعضاء هيئة حقوق الإنسان الرئيسية للأمم المتحدة من ٥٣ إلى ٤٧ عضوا؛ فيما يزيد الحد الأدنى للأصوات المطلوبة لانتخاب المترشحين إلى ٩٦ صوتا؛ ويحافظ على إمكانية فرض قرارات على دول الجنوب بدون احترام لأي معايير. وهو يجيز أيضا تعليق عضوية أعضاء المجلس بتأييد من ثلثي الأعضاء الحاضرين/المصوتين خلال جلسة رسمية للجمعية العامة، دون اشتراط حد أدنى لذلك؛ كما يفسح المجال أمام إمكانية مواجهة بلدان الجنوب مستقبلا للخطر الدائم المتمثل في إدانتها بواسطة قرار، فضلا عن حرمانها من حقوقها في المجلس؛ ويتيح إمكانية استجابة المجلس على وجه السرعة إلى ما يسمى بحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان، التي لا تحدث إلا في الجنوب، حسيما يقول من نصبوا أنفسهم سادة على العالم. غير أن هذه الأحكام لن تطبق على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والواسعة النطاق والمتواصلة التي تقع في معتقل قاعدة غوانتانامو، ولا على التعذيب الوحشي في أبو غريب ولا على نقل المعتقلين المطلوب تعذيبهم على متن رحلات سرية لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عبر أوروبا المتحضرة والديمقراطية؛ وإضافة إلى أن مشروع القرار يجيز عقد جلسات استثنائية للمجلس بموافقة أقلية تتألف من ثلث أعضائه.

وهل ثمة أي إمكانية لوصف مشروع القرار الذي عرضه رئيس الجمعية العامة بأنه نص يحايي مصالح البلدان النامية على حساب مصالح واشنطن؟ قطعاً لا. فمن بين الفقرات الثماني والعشرين التي يتألف منها مشروع القرار، لا توجد فقرة واحدة ترمي إلى تشجيع إجراءات ملموسة للتغلب على العراقيل التي أوجدها النظام الدولي الحالي فيما يتعلق بتحقيق

هدف حقوق الإنسان للجميع، على نحو ما تنص عليه المادة ٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولم تُخصَّص أي فقرة بالكامل لتعزيز الحق في التنمية. بل إن الحق في التضامن لا يرد له ذكر على الإطلاق. ولم يحظ حق الشعوب في السلام بالاعتراف العالمي الذي يستحقه في مشروع القرار.

وليس المشكلة الرئيسية في أن مشروع القرار مناقض أو غير ملائم لخطة الهيمنة العالمية التي صممتها الدوائر الإمبريالية التي تمسك بزمam السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في أنه، ببساطة، لا يضمن الاستقرار والمصادقية والمشروعية المطلوبة لتلك الخطة. إن الدافع الحقيقي للهجمة الأخيرة التي شنتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمجلس حقوق الإنسان هو إظهار رغبتها وقدرتها على فرض شروطها، حتى ولو بالابتزاز السافر، فيما يتعلق بعملية الإصلاح وإعادة التشكيل الجارية على مستوى النظام الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة. ولقد بدأ المحافظون الجدد في إدارة الرئيس بوش بالفعل، بأقصى سرعة، عملية تنفيذ مشروع الهيمنة العالمية التي ورد ذكرها في ما سمي بـ "مشروع القرن الأمريكي الجديد".

ولم تُعر واشنطن أدنى اهتمام حين وضعت حلفاءها وشركاءها في الاتحاد الأوروبي، مرة أخرى، في الموقف السخيف الذي يجسده امتثالهم ومجاراتهم حرفيا للقوة العظمى. فبعدما أعلنوا عن أنهم سيدفعون في اتجاه الاعتماد، في أقرب فرصة، لمشروع قرار يصاغ بحيث تدرج فيه طلبات واشنطن المكروهة ويراعي مصالحهم الخاصة، وهي بنفس زيف مصالح أستاذهم الصارم، ها هم يسارعون، بمجرد إعلان تصريحات بولتن التهديدية، بالإشارة إلى أنه في حالة إصرار واشنطن على موقفها، فإن إنشاء المجلس ينبغي أن يؤجل.

وهكذا أعلنت العديد من السلطات في الاتحاد الأوروبي بالفعل "أن من غير المرغوب فيه إنشاء مجلس يفتقر إلى دعم الديمقراطيات في العالم؛ وبالتالي، يتعين علينا اجتذاب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبنا".

ولا شك في أن الحلفاء الأوروبيين للإمبراطورية يعملون بالفعل على قدم وساق لمحاولة انتزاع تنازلات جديدة من بقية العالم من أجل إرضاء تعطش إدارة بوش إلى الهيمنة والسلب.

وفي النهاية، فإن مصالحهم السياسية والأيديولوجية هي نفسها المصالح السياسية والأيديولوجية لواشنطن، التي أفهمتهم بأن أهدافهم في حنيف لا يمكن أن تتحقق بدون دعم الولايات المتحدة الأمريكية.

وبتلاعب واشنطن وحلفائها وباقي الحكومات الخاضعة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية بالمصلحة العالمية المتمثلة في تعزيز التعددية، فإنها تعتزم الاستمرار في فرض شروطها وإجبار باقي البلدان على التوقف عن الدفاع اللازم عن المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها النظام الدولي.

ولا يمكن للتعددية أن تقوم إلا على أساس احترام مساواة الدول في السيادة. ولا يمكن لمنظمة كالأمم المتحدة أن تكون قابلة للاستمرار إذا ما سمحت للقوة العظمى بالتصرف حسب إرادتها في إشباع أهوائها المهيمنة واستهداف مصالحها الذاتية الضيقة.

وتشارك كوبا في المناقشات المتعلقة بإصلاح لجنة حقوق الإنسان بشكل فعلي وبروح بناءة وشفافية كاملة. وقد طرحت العديد من الاقتراحات خلال المراحل المتتالية للعملية، وهي اقتراحات يستند العديد منها إلى الصيغة المتفق عليها في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣، أو في إطار القرارات المتتالية الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة.

وستواصل كوبا العمل حتى يتسنى إدراج الجوانب التي أُغفلت، بدون وجه حق وبغير مراعاة إرادة الأغلبية من دول الجنوب، ضمن مشروع القرار الذي يتعين على الجمعية العامة أن تبت فيه. وتمثل تلك الإسقاطات محاولة خطيرة من شأنها أن تعوق إمكانية أن يُكفل إنشاء مجلس لحقوق الإنسان تستند أعماله إلى حوار حقيقي.

كما تعمل كوبا بغير هوادة للحيلولة دون انتقال المشاكل التي قوضت مصداقية لجنة حقوق الإنسان إلى الهيئة الجديدة. ولكن لن يتواطأ بلدنا في التنفيذ الصامت لمؤامرة جديدة تنسج خيوطها واشنطن وحلفاؤها الغربيون الرئيسيون ضد بلدان الجنوب.

وسوف تواصل كوبا تنديدها الثابت بهذه الهجمة الجديدة التي يتعرض لها النظام الدولي ومصالح بلدان الجنوب، وسوف تتصرف، حسبما تقتضيه الظروف، دفاعاً عن العدالة والقانون الدولي والتعاون الدولي، وما أحوجنا إليه، تعزيزاً وحماية لجميع حقوق الإنسان للشعوب والأفراد كافة.